

زواج النساء الأحرار من العبيد في مصر خلال العصر الروماني (*)

مركز البحوث
والدراسات التاريخية

د. عبد اللطيف فايز علي

أستاذ مساعد التاريخ اليوناني - الروماني

كلية الآداب - جامعة الفيوم

يُعدُّ موضوع زواج النساء الأحرار من العبيد في مصر خلال العصر الروماني من الموضوعات التي لم يتطرق إليها الباحثون بقدرٍ من المناقشة والتحليل، على الرغم من أنَّ هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع العبيد (خاصة في العالمين اليوناني والروماني)، إلا أنَّ جُلَّ هذه الدراسات يدور حول مفهوم العبودية ومصادر العبيد وأوضاعهم القانونية والاجتماعية وعلاقتهم بملاكهم والدور الاقتصادي الذي يلعبونه في مجتمعاتهم.^(١) أمَّا موضوع هذه البحث فلم تتطرق إليه إلا دراسة وحيدة، هي مقالة جوديث إيفانز جريز (Judith Evans Grubbs) منذ ما يزيد عن عقدين تقريباً:

"Marriage More Shameful Than Adultery": Slave-Mistress Relationships, "Mixed Marriages", and Late Roman Law, *Phoenix*, Vol. 47, No. 2 (1993), pp. 125-154.

وتناقش جريز في مقالها الأدلَّة على زواج النساء الأحرار من العبيد في المجتمع الروماني في العصر الإمبراطوري، مع التركيز بشكلٍ خاص على

(*) مجلة "وقائع تاريخية" عدد يوليو ٢٠١٩.

علاقة المرأة بعبيدها المملوك لها أو بالعتقاء. والأدلة التي اعتمدت عليها جريز مستمدة بشكلٍ أساسي من المصادر القانونية الرومانية، وخاصةً التشريعات التي صدرت في العصر المتأخر للإمبراطورية الرومانية مثل تلك التي وردت في مدوّنتي ثيودوسيوس الثاني (Theodosius II) (٤٠٨-٤٥٠م)، وجوستينيان الأول (Justinian I) (٥٢٧-٥٦٥م).^(١)

ويُعنى هذا البحث بدراسة زواج النساء الأحرار من العبيد في مصر الرومانية، من خلال الوثائق البردية المؤرخة بالعصر الروماني، حيث تهدف الدراسة إلى رصد حالات زواج النساء الأحرار من العبيد التي وردت في الوثائق البردية، وتحليلها للوقوف على طبيعة هذا النوع من الزواج، وموقف المجتمع منه، والوضع القانوني لهؤلاء الأزواج، ومصير الأطفال نتاج هذا الزواج؛ وذلك في ضوء مواد القانون الواردة في مقننة الإيديولوجوس المتعلقة بهذا الأمر. كذلك تحاول الدراسة تتبع هذا النوع من الزيجات في الإمبراطورية الرومانية، كون مصر كانت ولاية رومانية تدور في فلك الإمبراطورية الرومانية، وذلك من خلال الحديث عن موقف الرومان من هذه الزيجات، وكذلك موقف القانون الروماني ومُشرّعيه حيال هذا الأمر؛ من خلال دراسة القوانين التي صدرت لمعالجة هذا الأمر، وكذلك التعديلات التي أُدخِلت عليها، في محاولة لمعرفة أوجه الاختلاف بين وضع هذه المسألة في مصر وبين وضعها في روما. فضلاً عن معرفة الصدى الذي أحدثته التشريعات الرومانية في المجتمع المصري، وهل كان لها أثرٌ على زواج النساء الأحرار من العبيد في مصر أم لا.

حالات زواج النساء الأحرار من العبيد في مصر

حملت لنا الوثائق البردية المؤرخة بالعصر الروماني حالتين من حالات زواج نساء أحرار من عبيد. **الحالة الأولى** وردت في بردية مؤرخة بالنصف الأول من القرن الثاني الميلادي (١١٧/١١٨م)،^(٢) وهي عبارة عن إقرار تعداد صادر من مدينة بطوليمائيس يورجيتيس (Ptolemais Euergetis) (مدينة

الفيوم: كيما ن فارس) جاء بها:

" ديوسكوروس (Dioskoros) عبد "لابيريا" (Laberia) ابنة باسيون (Pasion)، والتي تمتلك نصفه، من الحي الهليليني- بينما أعلن أن النصف الآخر مملوك لشقيقتها هوراياني- والذي يعمل حائماً/نساءً في الوقت الحاضر، يُحسب هنا بوصفه مملوكاً لي، ويبلغ من العمر ٢٩ عاماً، ليس به أية علامات مُميّزة. ويوجد ديوسكوروس آخر، وهو عبدٌ مملوك لكليهما، نصفه مملوك للابيرنا (بينما النصف الآخر مملوك لهوراياني شقيقة لابيريا)، وهو غير مسجل ولكنه يُحسب هنا من بين الأطفال حديثي الولادة، حيث يبلغ من العمر عاماً واحداً، بدون علامات مُميّزة. باسيون، ابن ديوسكوروس، عبد لابيريا، والدته هي أليكسوس (Alexous) ابنة هيرماس (Hermas)، غير مسجل بين الأطفال حديثي الولادة، يبلغ من العمر عاماً واحداً، وليس به علامات مُميّزة. من ناحيةٍ أخرى: لابيريا ابنة باسيون، حفيدة باسيون، والدتها هي ألكساندرا (Alexandra) ابنة باسيون....من الحي الهليليني، زوجة ثيون (Theon) تبلغ من العمر ٣٩ عاماً. وإيزيدورا (Isidora)، هي أمةٌ مملوكة ملكية مشتركة لكل من لابيريا وشقيقتها هوراياني، تبلغ من العمر ٤٩ عاماً. وديوسكوروس المُلقب ب: سارابوس (Sarapous) عبدٌ لكليهما، يبلغ من العمر ٢٣ عاماً. وأليكسوس ابنة هيرماس حفيدة هيرماس والدتها هي تاسوخاريون (Tasoucharion) ابنة سيروس (Syros)، زوجة العبد ديوسكوروس، تبلغ من العمر ٢٦ عاماً. ابنتهما أليكسوس تبلغ من العمر ثمان سنوات، وبنتهما الأخرى تائريوتيس (Taareotis)، تبلغ من العمر ست سنوات".

من خلال هذه البردية يتضح لنا أن العبد ديوسكوروس (Dioskoros) المملوك ملكية مشتركة ل: لابيريا (Laberia) ابنة باسيون (Pasion)، وزوجة ثيون (Theon) صاحب الإقرار، وشقيقتها هوراياني (Horiaiany)^(٤) كانت تربطه علاقة زواج بالسيدة أليكسوس (Alexous) ابنة هيرماس (Hermas) التي يبدو من المؤكد أنها امرأة حرة؛ كونها لم تقترن بالصفة (δούλη) أي: أمة.

وعلى العكس من ذلك نجد زوجها ديوسكوروس مقترناً صراحةً بالصفة (δοῦλος) أي: عبد، فضلاً عن أن أليكسوس وصفت في الوثيقة بأنها زوجة العبد ديوسكوروس (γυνὴ Διοσκόρου δοῦλου).^(٥) ومن الواضح أن الزواج ربما حدث بينما كانت المرأة ما تزال صغيرة السن، وأنه استمر ما يقرب من عقد.^(٦) ولقد أسفر زواج ديوسكوروس من أليكسوس عن ثلاثة أطفال هم: ابن يُدعى باسيون (Il. 14-15)، يبلغ من العمر عامًا واحدًا، وابنتان تُدعىان: أليكسوس (I. 25) وتائريوتيس (Taareotis) تبلغان من العمر ثمان سنوات وست سنوات على التوالي (I. 26). ويعلق كلٌّ من 'كلير بيرو' (C. Preaux) و'أومبير' (M. Hombert) على زواج ديوسكوروس من أليكسوس قائلاً: "وفي الأسر المصرية كان هناك اختلاف بسيط في المستوى الاجتماعي بين العبد والحر؛ لذلك لا ينبغي لنا أن نتفاجأ من أن العبد ديوسكوروس قد تزوج من امرأة حرة، هي أليكسوس".^(٧) ويبدو أن طرح بيرو وأومبير صحيح نوعاً ما؛ حيث لا يُنصّر قيام مثل هذه العلاقة إلا إذا كانت النساء المرتبطة برجال من العبيد من الطبقات شديدة الفقر في المجتمع المصري في العصر الروماني، مثل خدم المنازل الأحرار، وربما يؤكد ذلك أيضاً أن يوسكوروس كان يعمل حائكاً (γέρδιος) تملكه زوجة مقدم الإقرار وأختها؛ ومن الواضح أيضاً أنه يقيم في منزل مقدم الإقرار حيث لا يوجد ما يشير إلى وجود صلة قرابة تربطه بمقدم الإقرار وأسرته، مما يدل على أنه وزوجته لا يملكان منزلاً مستقلاً بل يستأجران ربما غرفة في منزل مقدم الإقرار.

والحالة الثانية وردت في وثيقة بردية مؤرخة بالعام ٣٤ ميلادية،^(٨)

وهي عبارة عن طلب فحص (ἐπίκρισις) جاء فيه:

" إلى فرونيوس (Phronimus) وسابينوس (Sabinus)، الذي يُدعى أيضاً ثراكيداس (Thracidas) مديري الجمنازيوم السابقين، والموظفين المسؤولين عن الفحص، (من) سابينوس الذي يُدعى أيضاً ثراكيداس كونه قاصراً ويعمل من خلال وصيّه... الجمنازيارخوس السابق، من هوريون (Horion) ابن

هيراكليديس (Heraclides) بن هيراكليديس، وأمّه ليكاروس (Lycarous) ابنة هيراكليديس عبد (δούλος) إيسخيريون (Ischyron) بن پاپوس (Papus) من سكان عاصمة الإقليم، مسجلين في حي البيثيين (Bithynians) وما يجاوره. بينما هيراكليديس أخي من كلا الأبوين بلغ من العمر ١٤ عامًا في العام الحالي، الثامن عشر من حكم هادريانوس قيصر وينبغي فحصه، فإنني أُرْفَق مطالبات والدينا وفقًا لهذا المرسوم. إنّ أبانا المذكور أعلاه، هيراكليديس بن هيراكليديس ابن هيراكليديس، الذي كانت والدته تاسوخاريون (Tasoucharion) شقيقة والده، قد سجّل نفسه في العام الثامن من حكم المؤله فسباسيانوس مع والديه في حي الكيليكين (Cilicians)؛ في العام التاسع من حكم تراجانوس أيضًا سجل نفسه مع والديه في حي البيثيين (Bithynians) وما يجاوره، وفي الوقت نفسه قام بتسجيل زوجته، والدتها، ليكاروس، وأنا هوريون؛ في التعداد المنزلي الذي أُجْرِي في العام الثاني من حكم هادريانوس قيصر، قام والدانا بتسجيل نفسيهما في الحي المذكور آنفًا، وفي الوقت نفسه، قام بتسجيل كلانا؛ وفي التعداد المنزلي الذي أُجْرِي في العام السادس عشر من حكم هادريانوس قيصر، سجّلتُ نفسي مع أمنا وأخي هيراكليديس، والآن أنا مُرَشَّح للفحص، نظرًا لأنّ والدنا توفي في وقتٍ لاحقٍ من تعداد العام الثاني. وعلى الجانب الآخر، فإنّ ليكاروس ابنة هيراكليديس عبد إيسخيريون بن پاپوس، أمها هي ديديمي (Didyme) ابنة هيرماس (Hermas)، فقد سجّلت في العام الثامن من حكم فسباسيانوس، سويًا مع والدتها وإخوتها في حي معبد سيكنيبتونيس (Seknebtunis). والتي ماتت أيضًا عقب التعداد المنزلي الذي أُجْرِي في العام السادس عشر من حكم هادريانوس قيصر، وسُجِّل والداها بوصفهما يعيشان سويًا في العام التاسع من حكم دوميتيانوس في حي الكيليكين، لقد أُرْفَقْتُ لك أيضًا شهادة اختباراتي الشخصية وصفحة من تعداد الممتلكات... أنا... جمنازيارخوس سابق، يعمل من خلال هيرودوروس (Herodorus)، لقد وقَّعتُ من أجل هيراكليديس ابن هيراكليديس الذي كانت والدته

ليكاروس. العام الثامن عشر من حكم الإمبراطور قيصر تراجانوس هادريانوس أغسطس الرابع من (شهر) بؤونة".

لقد كُتِبَت هذه البردية في عام ١٣٤م في مدينة بطوليمايوس يورجيتيس كطلب فحص لشخص يُدعى هيراكليديس وقُدِّم الطلب من خلال أخيه الأكبر هوريون الذي تم فحصه بالفعل (1. 21). وكلا الأخوين أبناء لسيدة تُدعى ليكاروس (1. 3) والتي يبدو إلى حدٍ كبير أنها امرأة حرة؛ لأنها لم توصف في الوثيقة بأية صفة تفيد أنها كانت أمة. وليكاروس هذه هي ابنة لسيدة حرة أيضاً تُدعى ديديمي (Didyme) ابنة هيرماس (Hermas) ورجل يدعى هيراكليديس (Herakleides) عبد (δοῦλος) إيسخيريون (Ischyron) بن پاپوس (Papus). وورود اسم هيراكليديس في الوثيقة مقترناً بالصفة (δοῦλος)، متبوعاً باسم سيده إيسخيريون، يجعلنا على يقين من كونه عبداً، على العكس من زوجته ديديمي التي لم يأت اسمها مقترناً بأية صفة مشابهة تشير إلى وضعها القانوني مما يؤكد أنها امرأة حرة، فضلاً عن ذلك لو أن ديديمي كانت أمةً لُدكِرَت في الوثيقة متبوعاً باسم مالكةا، ولكنها ذكرت عوضاً عن ذلك مقترنةً باسم والدها هيرماس (1. 17). وعلى الرغم من أن الوثيقة لم تصف العلاقة التي جمعت بين ديديمي وهيراكليديس على أنها علاقة زواج (γάμος) إلا أن الوثيقة ذكرت أن العبد والسيدة الحرة سُجِّلا بوصفهما يعيشان سوياً (συνόντες ἀλλήλοισις) في تعداد العام التاسع (يوافق العام ٨٩) من حكم دوميتيانوس (٨١-٩٦م) في حي الكيليكين (1. 20)، مما يُرَجِّح أنهما كانا زوجين. وفضلاً عما سبق فإن بيرو و'أومبير' يريان أن العلاقة التي جمعت بينهما كانت زواجاً شرعياً.^(٩)

ولقد وجد العبيد في مصر في العصر الروماني، وإن كانت أعدادهم قليلة مقارنة بروما أو بلاد اليونان، وكان هؤلاء العبيد ينتمون إلى فئاتٍ مختلفة؛ فمنهم العبيد العموميين وعبيد المنزل (oiketai) وهم الذين يمثلون الغالبية العظمى من من العبيد.^(١٠) ومن بين هؤلاء العبيد من كانوا متزوجين من نساء أحرار، ورجال أحرار كانوا متزوجين من إماء، ومع ذلك فإن العبيد الرومان كانوا يخضعون لقوانين أكثر صرامة.^(١١)

موقف مقننة الأديوس لوجوس من هذا النوع من الزواج

لقد تطرقت مقننة الإديوس لوجوس^(١٢) إلى مسألة زواج العبيد من نساء أحرار؛ حيث جاء في المادة '١١٠' من المقننة أنَّ العبيد الفيكاريين (servius vicarius/οὐκιστοίς)، وهم فئة من العبيد العموميين المملوكين للدولة،^(١٣) لم يكن يحق لهم الزواج من عتيقات (liberta) ولا من النساء الأحرار. ولكن مثل هذه القيود لم تكن مُلزِمة للعبيد الإمبراطوريين (servius ordinaries caesaris)، ولكن على الرغم من وجود هذه القيود القانونية على زواج العبيد العموميين من العتيقات أو النساء الأحرار، إلا أنَّ الأمر على أرض الواقع كان مختلفاً، حيث تم تجاهل هذه القيود.^(١٤) ولقد جاء نص المادة الواردة في المقننة فيما يتعلق بهذا الأمر ما نصه:^(١٥) "لا يحق للعبيد الفيكاريين العموميين أن يحصلوا على حق الملكية أو أن يتزوجوا من عتيقات"

وعلى الرغم من أنَّ هذه المادة لا تذكر النساء الأحرار، وذكرت فقط العتيقات، إلا أنَّ شمول المادة للنساء الأحرار هو أمرٌ يمكن قبوله طالما أنَّ الحظر كان على النساء العتيقات وهم أقل درجة في الوضع القانوني والاجتماعي من النساء الأحرار.^(١٦) ويؤكد ذلك أيضاً قول زكي علي في تعليقه على هذه المادة، بأنَّ العبد الفيكاري كان محروماً من حق الزواج من عتيقة أو أي امرأة حرة على الإطلاق، تطبيقاً لنص هذه المادة.^(١٧)

وبالإضافة إلى القيود التي كانت مفروضة على زواج العبيد الفيكاريين من العتيقات والنساء الأحرار، فقد وضعت قيوداً مماثلة على زيجات عتقاء المواطنين السكندريين من مصريات، وذلك طبقاً لما ورد في المادة ٤٩ من مقننة الإديوس لوجوس والتي تنص على الآتي:^(١٨) "لا يحق لمعتقي المواطن السكندري أن يتزوجوا من مصريات". ويرى 'تاوينشلاج' في تعليقه على هذه المادة أنَّ مثل هذه الزيجات كانت مُحَرَّمة وباطلة، وأنَّ الأطفال نتاج هذا الزواج المُحَرَّم قانوناً (damnatus coitus) كانوا غير شرعيين.^(١٩)

وأول ما نلاحظه بشكلٍ عام حول موضوع زواج النساء الأحرار من

العبيد في الأدبيات اليونانية والرومانية أن العلاقة بينهم كانت مادة أدبية (وإن كانت ضئيلة) تناولتها الكوميديا اليونانية القديمة،^(٢٠) التي استغلت، في بعض الأحيان، موضوع المرأة التي تقيم علاقة حميمة مع عبد، ولكن لا يوجد شيء من هذا القبيل في الكوميديا الرومانية، كما أننا نفتقد إلى حد كبير موضوع العلاقات بين النساء الأحرار والعبيد في المصادر التاريخية الرومانية، اللهم إلا بعض الإشارات التي تتناول العلاقات غير الشرعية بينهم.^(٢١)

موقف المجتمع الروماني والقانون الروماني من هذا الزواج

بشكل عام لم يقبل المجتمع الروماني أبداً فكرة وجود امرأة حرة لها علاقة جنسية مع عبد، كما أن التعريض بأنهن يقترنن بالعبيد أو الذكور من ذوي الأصول الوضيعة كان قدحاً مفضلاً لدى شعراء الهجاء الرومان ضد النساء اللاتي يُفترض أنهن محترمات.^(٢٢) أمّا عن موقف القانوني الروماني من زواج النساء الأحرار بالرجال من العبيد فقد كان دائماً موقفاً مناهضاً للفكرة من حيث المبدأ.^(٢٣) حيث أصدر المُشرعُ الروماني، أوائل العصر الإمبراطوري، العديد من القوانين والمراسيم التي تعالج مسألة زواج المرأة الرومانية الحرة من عبد، وناقش مصير الأبناء نتاج هذا الزواج،^(٢٤) ومنها مرسوم الإمبراطور كلاوديوس (Senatus Consultum Claudianum) الذي أورده 'تاكيتوس' والصادر عام ٥٢ ميلادية، وهو المرسوم الذي اقترحه 'باللاس' (Pallas) مُعتقُ الإمبراطور كلاوديوس والذي ينص على أن النسوة اللاتي يُقدمن على الزواج من العبيد دون معرفة أو موافقة مالك العبد، يجب أن ينزلن إلى مرتبة العبودية. وإذا كان هذا الزواج قد تم بموافقة مالك العبد، فإن هؤلاء النسوة يُصبحن عتيقات له.^(٢٥) وفي أواخر عصر الإمبراطورية الرومانية (من القرن الرابع حتى القرن السادس) ظهرت محاولات للحد من تزايد مثل هذه العلاقات؛ حيث سن قسطنطين، القرن الرابع الميلادي، عدداً من القوانين المناهضة للزواج بين شركاء ذوي وضع اجتماعي مغاير (بما في ذلك الزواج بين الرجال ذوي المكانة الاجتماعية العالية والنساء ذوات الأصل الوضيع وكذلك بين النساء الأحرار والعبيد)،^(٢٦)

وظلت تشريعاته سارية إلى حدّ كبير حتى إصلاحات جوستينيان في القرن السادس الميلادي. (٢٧)

والسؤال المهم الذي تجب مناقشته هنا يرتبط بالوضع القانوني للمرأة الحرة التي ترتبط بعلاقة زواج بأحد العبيد، وهل كان هذا الزواج زواجاً شرعياً؟ وما هو الوضع القانوني للأبناء نتاج هذا الزواج؟

مصير الأبناء

ربما كان الاعتراف بالأطفال نتاج هذه الزواج بوصفهم مواطنين أحرار؛ لأنهم يرثون الصفة المدنية للأم سبباً في إقدام مثل هؤلاء النسوة الأحرار في الدخول في هذا الارتباط دون تردد، (٢٨) - وبالطبع لا يمكننا التعميم على جميع العبيد فيما يتعلق بهذا السبب - إذ لا يُعتَقَد أنهم قد يقدمن على مثل هذه الخطوة لو أنّ الأمر ينطوي على مساس بالوضع الاجتماعي سواء للزوجة أو لأبنائها. ولكي تصبح الصورة أكثر وضوحاً لا بد من دراسة مصير الأبناء من خلال القوانين الرومانية والمصرية.

أ - في القانون الروماني

لقد اختلفت الروايات حول تفسير مرسوم الإمبراطور كلاوديوس، حيث ورد في (Gaius, *Institutes*. I. 84) على النحو التالي: "إنّ المرأة التي تحمل المواطنة الرومانية وتدخل في علاقة حميمة مع عبد تابع لآخر بموافقة سيده، ووفقاً لاتفاق مسبق، هي امرأة حرة، في حين أنّ الذرية نتاج هذه العلاقة يظلّون عبيداً؛ وبالنسبة إلى العقد المبرم بينها وبين مالك العبد، يُصادق عليه بموجب مرسوم مجلس الشيوخ". (٢٩) وجاء في (Gaius, *Institutes*. I. 91): على هذا النحو: "لو أنّ امرأة تحمل المواطنة الرومانية، نزلت إلى مرتبة العبودية، أثناء حملها، تطبيقاً لمرسوم كلاوديوس الصادر من مجلس الشيوخ، بسبب أنّها دخلت في علاقة حميمة مع عبد مملوك إلى شخصٍ آخر، دون موافقة وسلطة سيده، فقد فرّقت العديد من السلطات وأوقفت ذلك على أنّه عندما تحمل المرأة

طفلاً نتاج زواج شرعي، فإنَّ هذا الطفل سوف ينشأ مواطناً رومانياً، ولكن إذا كان يُنظر إليه على أنَّه نتيجةً لعلاقة غير شرعية، فسوف يولد عبداً للشخص الذي يملك والدته".^(٣٠) في حين أنَّه جاء في (Paulus, *Sententiae*, 2. 21.1) ما نصه: " إذا ما ارتبطت امرأة رومانية أو لاتينية مع عبد شخص آخر، وإذا ما أُصرَّت بالفعل على هذه العلاقة ضد إرادة مالك العبد، وعلى الرغم من تحذيره لها، فإنها سوف تصبح أمةً له".^(٣١)

وحول هذه الاختلافات نلاحظ أنَّ الصيغة التي وردت عند 'تاكيتوس' لم يُنص فيها صراحةً على مصير الأبناء نتاج زواج المرأة الحرة من عبد، وإن كان يفهم ضمناً أنَّ الأبناء نتاج الزواج الذي تم دون معرفة مالك العبد وضد إرادته سوف يصبحون عبيداً طالما أن الأم نفسها سوف تصبح أمة. وهذا ما يؤكد ما جاء في (Gaius, *Institutes*. I.160) الذي ينص على أنَّ المرأة الحرة تصبح أمةً لملاك العبيد الآخرين الذين اقاموا معهم علاقة حميمة دون موافقة أسيادهم وضد رغبتهم.^(٣٢) ولكن المرسوم أقل وضوحاً فيما يتعلق بوضع هؤلاء الأطفال المولودين من ارتباط وافق عليه مالك العبد. وإن كان باركر (Parker) يرى أنَّ الأطفال نتاج هذه العلاقة سوف يصبحون عبيداً؛ سواء تمت هذه العلاقة بموافقة ومباركة مالك العبد دون علمه وضد إرادتها.^(٣٣) ولكن 'ماريا نواك' (Maria Nowak) تقدم لنا ثلاثة احتمالات: (١) أنَّ الزواج إذا تم بدون رضا مالك العبد فإنَّ المرأة سوف تكون مستعبدة بنفسها وتحمل أطفالاً من العبيد؛ (٢) أمَّا إذا تم بموافقتهم، ولكن من دون اتفاق (pactio) بين المرأة ومالك العبد، تصبح معتقة مالك العبد، ولكنها تلد أطفالاً أحراراً؛ (٣) إذا تم بموافقة مالك العبد وبوجود اتفاق (pactio) بينها وبين مالك العبد فإنَّها تبقى حرة، ولكن تلد أطفالاً عبيداً.^(٣٤) بينما يرى هاربر (Harper) أنَّ مرسوم كلاوديوس قد منح مالك العبد أمرين حيال هذا الارتباط: (١) إما أن يسمح بهذا الارتباط ومن ثم تصبح المرأة حرة /عتيقة (liberta)، ويصبح أطفالها أحراراً بطبيعة الحال؛ (٢) أو أن يتبع الإجراء المعتاد ومن ثم يصبح من حقه استعباد المرأة الحرة ويعلن

أن نريتها من نتاج هذا الارتباط عبيدًا أيضًا.^(٣٥) ويرى 'بوكلاند' (Buckland) أنه بمقتضى مرسوم كلاوديوس إذا عاشت امرأة حرة مع عبد شخص آخر، على الرغم من تحذير مالك العبد لها، وعدم موافقته على هذه العلاقة، فإن هذه المرأة وأولادها نتاج هذا الزواج يصبحون عبيدًا له. ولكن في حالة موافقة مالك العبد ومباركته لهذه العلاقة تبقى المرأة حرة وفقًا لاتفاق مبرم بينهما (ex pacto) في حين يصبح الأبناء عبيدًا له.^(٣٦)

وعلى أية حال، فقد سمح الإمبراطور هادريانوس (١١٧-١٣٨م) فيما بعد بعقد اتفاق يخول للمرأة وأطفالها أن يظلوا أحرارًا طالما أن المرأة لا تزال حرة.^(٣٧) ويوحى هذا التعديل الذي أجراه هادريانوس على مرسوم كلاوديوس بأن الأطفال نتاج زواج المرأة الحرة من عبد كانوا يصبحون عبيدًا سواء تم هذا الزواج بموافقة مالك العبد أو بدونها، وسواء احتفظت المرأة بحريتها أم أصبحت أمة لمالك العبد، وإلا ما الداعي لهذا التعديل الذي أجراه هادريانوس إذا كان الأطفال نتاج الزواج الذي تم بموافقة ومباركة مالك العبد سوف يصبحون أحرارًا؟.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أنه تم إلغاء مرسوم كلاوديوس (الصادر عام ٥٢م) من خلال تشريع جستينيان الذي صدر في الفترة من ٥٣١-٥٣٤م. وجاء قرار الإلغاء على النحو التالي: " ولما كان القرار الصادر من مجلس الشيوخ في عهد كلاوديوس، يقضي بأن المرأة الحرة إذا ارتبطت بأحد العبيد واستمرت في ارتباطها معه غير عابئة بتحذير مالك العبد ولا لتأنيبه لها على تلك العلاقة الآثمة، تفقد، بموجب هذا القرار، حريتها وتصبح هي وممتلكاتها ملكًا لمالك العبد، فإننا وجدنا أن حكمًا كهذا لا يليق وجوده في العصر الحاضر، ولهذا فقد ألغينا هذا القرار وحظرنا تدوينه في مجموعة الديجست التي أمرنا بعملها".^(٣٨)

ب- في القوانين المصرية

بدايةً لا بد لنا أن نؤكد أن القوانين الرومانية التي تعالج مسألة ارتباط

النساء الأحرار بالعبيد، والتي نوقشت أعلاه، لا تطبّق على المصريين الذين لا يحملون المواطنة الرومانية أو اللاتينية؛ حيث إنّ هذه القوانين قد شرّعت من أجل النساء الأحرار ممن يحملون المواطنة الرومانية أو اللاتينية، لذا فإنها كانت مُلزِمة فقط للرومان واللاتين، وهذا واضح من منطوق هذه القوانين. ولقد ظل هذا الوضع على الأقل حتى عام ٢١٢ ميلادية حين أصدر الإمبراطور كراكلا (٢١١-٢١٧م) ما عرف بالدستور الأنطوني، وهو تشريع مُنحت بمقتضاه المواطنة الرومانية لجميع سكان الإمبراطورية الرومانية من الأحرار.^(٣٩) وقبل ذلك الوقت، لم يكن لدى رعايا الإمبراطورية الذين لم يكونوا مواطنين رومان أي سبب لمعرفة أو مراقبة القاعدة القانونية الرومانية التي مفادها أنّ الزواج بين الأحرار والعبيد كان مثابة استحالة قانونية.^(٤٠) فضلاً عن أنّ الرومان وافقوا على ضرورة استمرار تطبيق القوانين الخاصة، اليونانية والمصرية، المستخدمة في ظل الحكم البطلمي كعادات محلية طالما أنها لا تتعارض مع النظام الروماني العام.^(٤١) وبعد عام ٢١٢م، كان جميع هؤلاء المواطنين الجدد خاضعين للقوانين الرومانية، بما في ذلك قانون الزواج، لكنهم لم يعرفوا ما هو القانون أو كيف يختلف عن قوانينهم وأعرافهم الأصلية.^(٤٢) وإن كانت العادات المحلية قد أصبحت عادات إقليمية رومانية أو تم قبولها ضمن القوانين الرسمية للإمبراطورية.

ومن خلال الوثيقتين اللتين أوردناهما أعلاه، (P. Ryl. 2. 103; P. Brux. 7360) نجد أنّ السيدتين اللتين تزوجتا من عبيد احتفظتا بوضعهما القانوني والاجتماعي السابق للزواج، أي، أنّهما ظلنا حرتين ولم تنزلنا إلى مرتبة العبودية. وهذا ما أوضحه الباحث في التعليق على هاتين الوثيقتين أعلاه.

أما عن الوضع القانوني والاجتماعي للابناء نتاج زواج امرأة حرة من عبد في الشرائع القديمة،^(٤٣) فمن المعروف أنّ معظم هذه الشرائع قد اعتبرت أنّ أولاد الإماء يصبحون عبيداً، بينما أولاد السيدة الحرة من عبد يصبحون

أحرارًا. حيث نص القانون اليوناني حسب ما جاء عند هيرودوتوس على أنه "إذا تزوجت المرأة الحرة من عبد، فإن أولادها يعتبرون أحرارًا".^(٤٤) وكذلك نصت قوانين جورتيانا (إحدى مدن كريت، القرن السادس قبل الميلاد) على أنه "إذا انتقل عبدٌ للعيش مع امرأة حرة وتزوجها، يجب أن يكون الأطفال أحرارًا. وإذا انتقلت امرأة حرة للعيش مع عبد، يكون الأطفال عبيدًا".^(٤٥) كما جاء في شرائع العراق القديمة، قوانين حمورابي، المادة ١٧٥، "إذا تزوج أحد عبيد القصر أو عبيد المولى من ابنة أحد السادة فأنجبت له أولادًا فلا يحق لمالك العبد أن يطالب بأولاد ابنة السيد بالعبودية".^(٤٦)

أما فيما يتعلق بالقوانين المصرية التي تعالج مسألة زواج النساء الأحرار من العبيد، فضلًا عن مناقشة مستقبل الأبناء نتاج زواج الحرة من عبد فيبدو أنها لم تكن واضحة حيال هذا الأمر، وربما يكون ذلك نتيجة لقلّة عدد العبيد في مصر مقارنة بغيرها من البلدان، ومن ثمّ ندرة حالات هذا النوع من الزواج، وربما يؤكد ذلك عدم وجود وثائق بردية، بخلاف الوثيقتين اللتين نوقشنا أعلاه، وهما وثيقتان مؤرختان بمنتصف القرن الثاني الميلادي، بالإضافة إلى أنهما من نفس المكان وهو مدينة بطوليمايوس يورجيتيس، مما يعني أن هذا النوع من الزواج لم يمثل إلا حالات فردية ولم يرتق إلى مرتبة الظاهرة؛ وذلك لأن العبيد في مصر لم يكونوا يمثلون القيمة ذاتها التي يمثلونها في روما، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى القانونية^(٤٧) بحيث يصبحون موضوعًا للعديد من التشريعات كما حدث في روما. كما يؤكد ذلك أيضًا أنه لم ترد أية إشارة في المصادر الأدبية عن هذا الموضوع اللهم إلا إشارة واحدة وردت عند المؤرخ ديودوروس الصقلي (القرن الأول قبل الميلاد) وهي إشارة لم تنطرق إلى الموضوع ذاته ولكنها تتعلق بوضع الأبناء غير الشرعيين، وجاء بها: إن المصريين لا يعتبرون أي طفل، غير شرعي، حتى لو كان قد ولدَ لأم من الإماء. حيث إنهم في واقع الأمر ينظرون إلى الأب باعتباره الوحيد المسؤول عن إنجاب الأطفال.^(٤٨)

أما عن الوضع القانوني والاجتماعي للمرأة الحرة التي ترتبط بعبد فمن خلال البردية (P. Ryl. 2. 103) نجد أنّ ليكاروس ابنة السيدة الحرة ديديمي والعبد هيراكلديس، ظلت حرة، ولم تنزلق إلى ربة العبودية، ولقد اتضح لنا ذلك - كما ذكرنا في موضع سابق - من خلال عدم الإعلان عنها من قبل مالك والدها هيراكلديس المدعو إيسخيرون، ولكنه تم من خلال والدتها ديديمي عندما حان موعد التعداد.^(٤٩) وهذا يعني أنها اكتسبت الوضع القانوني لأمها ديديمي،^(٥٠) وليس الوضع القانوني لوالدها هيراكلديس؛ وذلك، ربما لأنّ الأب، العبد، لم يكن لديه أي وضع مدني، وليس موجوداً من الناحية القانونية حتى يتبعه الأطفال الأحرار.^(٥١) ولم تكن ليكاروس وحدها هي التي اكتسبت الوضع القانوني لأمها بل أنّ ابنيها هوريون وهيراكلديس أيضاً اكتسبوا الوضع القانوني لأمهما؛ حيث ظلا حرين كأمهما. وكلا الأخوين كانا يتمتعان بوضع (مكانة) ميتروبوليتاني (oi ἀπὸ τῆς μητροπόλεως) كأبناء ل: هيراكلديس بن هيراكلديس وليكاروس ابنة هيراكلديس عبد إيسخيرون، وكلا الوالدين أعضاء في طبقة الميتروبوليتاني. كما يتضح من خلال الوثيقة أنّ الأم ليكاروس بالرغم من كونها ابنة أحد العبيد اكتسبت مكانة ميتروبوليتانية ونقلتها إلي ابنيها المولدين لها من زواجها من هيراكلديس.^(٥٢) ويرى 'تاوينشلاج'،^(٥٣) أنّ مسألة الإبلاغ عن والدي ليكاروس بعد وفاتهما بوصفهما كانا يعيشان سوياً، ربما تفترض أنّه في مصر سادت قاعدة مماثلة لقانون جورتيينا،^(٥٤) سالفة الذكر، والتي تنص على أنّ المرأة الحرة التي تعيش مع عبد سوف تحمل أطفالاً من العبيد. ولكن يبدو أنّ تاوينشلاج لم يأخذ في اعتباره أنّ قانون جورتيينا ينص على أنّه في حالة انتقال العبد للعيش مع امرأة حرة وزواجه منها، يصبح الأطفال أحراراً، وبما أنّه قد ثبت لنا أنّ ليكاروس كانت امرأة حرة، فإنّه بموجب قانون جورتيينا، من المفترض أنّ هيراكلديس والد ليكاروس هو من انتقل للعيش مع والدتها ديديمي، وهو ما لم يثبت لنا من خلال النص، كما أنّه أمرٌ غير مقبول منطقياً. كذلك لو أنّ

ديديمي والدة ليكاروس هي التي انتقلت للعيش مع هيراكليديس والدها لأصبحت ابنتهما ليكاروس أمة، وهو الأمر الذي لم يتحقق.

كما يتضح لنا أيضًا من خلال الوثيقة الثانية (P. Brux. 7360) أنَّ السيدة أليكسوس زوجة العبد ديوسكوروس ظلت حرة؛ كون اسمها لم يقترن في الوثيقة بصفة العبودية، ولم يرد في الوثيقة ما يشير إلى تغيير وضعها القانوني والاجتماعي. وكذلك كان أبناء ديوسكوروس وأليكسوس، باسيون وأليكسوس وتاتريوتيس، أحرارًا أيضًا؛ نظرًا لأنَّ أسماءهم لم يتبعها صفة العبودية (δοῦλος) أو (δούλη)، ويؤكد ذلك أيضًا أنهم قد اكتسبوا وضع الأم القانوني.^(٥٥) إنَّ وضع الأطفال هذا يتيح أن نستنتج أنه في مصر الرومانية لوحظ وجود مبدأ إتباع الوضع القانوني للأم (partus sequitur matrem) كما هو معروف في القانوني الروماني في العصر الجمهوري.^(٥٦) وهو الأمر الذي أوضحناه عليه.

ومن خلال ما سبق عرضه يتضح أنَّ المرأة الحرة التي ترتبط بعلاقة زواجية من رجل عبد، تحتفظ بحريتها، وأنَّ الأطفال المولودين لامرأة حرة وعبد يصبحون أحرارًا. وفي هذا الصدد يذكر تاوينشلاج^(٥٧) أنَّ القانون اليوناني - المصري حيال هذا الأمر قد اتبع قانون الأمم (regula iuris gentium) الذي أصدره جايوس والذي ينص على أنَّ الأطفال المولودون لأمة من رجلٍ حر، يبقون عبيدًا، بينما الأطفال المولودين لامرأة حرة وعبد يظلون أحرارًا.^(٥٨)

وفي النهاية نأتي إلى السؤال المهم، وهو: هل كان زواج المرأة الحرة من عبد زواجًا شرعيًا؟ لقد اختلف الباحثون حيال هذا الأمر. ففي الوقت الذي يرى فيه كلٌّ من بيريو و'أومبير' أنَّ العلاقة التي جمعت بينهما كانت زواجًا شرعيًا.^(٥٩) ترى 'جين شتراوس' (J. Straus) أنَّ الأمر لم يكن مطلقًا مسألة زواج قانوني، بل لا يعدو كونه مسألة معايشة أو معاشرة (contubernium) أو نوع من التسري (التَّخَاذُ المَحْطِيَّات) (concupinatus).^(٦٠) ولكن يبدو أنَّ رأي بيريو وأومبير هو الأكثر منطقية وذلك لأنَّ السيدة أليكسوس وصفت في الوثيقة

صراحةً بأنها زوجة العبد ديوسكوروس (γυνή Διοσκόρου δούλου).^(٦١) وعلى الرغم من أن الوثيقة الثانية (P. Ryl. II. 103) لم تصف العلاقة التي جمعت بين ديديمي وهيراكلدس على أنها علاقة زواج (γάμος) إلا أن الوثيقة ذكرت أن العبد والسيدة الحرة سُجِّلا بوصفهما يعيشان سوياً (συνόντες) (I. 20). مما يشير إلى أن العلاقة كانت زواجاً حتى وإن لم يكن قانونياً، فعدم شرعية هذه الزيجات أو عدم قانونيتها لم يكن إلا لوجود عوائق قانونية تحول دون توثيق الزواج. أمّا قول ستراوس بأن الأمر لا يعدو كونه مسألة معاشرة أو نوع من التسري أو اتخاذ المحظيات فهو أمرٌ يبدو غير مقبول؛ حيث لا يعقل أن يتخذ عبدٌ امرأةً حرةً محظيةً له!!.

- الخاتمة:

كانت العلاقة بين النساء الأحرار وبين العبيد مادة أدبية تتناولتها الكوميديا اليونانية والأشعار اللاتينية، ولكن لا يوجد شيء من هذا القبيل في الكوميديا الرومانية، كما أننا نفتقد إلى حدٍ كبير موضوع العلاقات بين النساء الأحرار والعبيد في المصادر التاريخية الرومانية، اللهم بعض الإشارات التي تتناول العلاقات غير الشرعية بينهم. ولم يقبل المجتمع الروماني أبداً فكرة أن تقيم امرأة حرة علاقة جنسية مع عبد، كما أن التعريض بذلك كان قدحاً مفضلاً لدى شعراء الهجاء الرومان ضد النساء اللاتي يُفترض أنهن محترمات.

ولقد كان موقف القانوني الروماني من زواج النساء الأحرار بالرجال من العبيد دائماً موقفاً مناهضاً للفكرة. ولقد أصدر المُشرِّعُ الرومانيُّ العديد من القوانين والمراسيم التي تعالج مسألة زواج المرأة الرومانية الحرة من عبد، وناقش مصير الأبناء الناجمين عن هذا الزواج. وانتهت هذه القوانين إلى أن السيدة الحرة التي تحمل المواطنة الرومانية أو اللاتينية، إذا ما ارتبطت بعبد دون موافقة مالك العبد تصبح أمةً لهذا المالك، وبالتالي يصبح أولادها عبيداً، أما إذا تم هذا الارتباط بمعرفة مالك العبد ومباركته، تحتفظ السيدة بحريتها، وبالتالي يصبح أولادها أحراراً. وإن كان الباحثون قد اختلفوا حول تفسير

نصوص القوانين المتعلقة بمستقل الأولاد نتاج هذا الزواج.

وفي مصر خلال العصر الروماني كان هناك من العبيد مَنْ كانوا متزوجين من نساء أحرار، ورجال أحرار كانوا متزوجين من إماء، ومع ذلك فإنَّ العبيد الرومان كانوا يخضعون لقوانين أكثر صرامة. وطبقاً لمقننة الإديوس لوجوس فإنَّ العبد الفيكاري، وهم العبيد العموميون المملوكون للدولة، لم يكن يحق لهم الزواج من عتيقات ولا من النساء الأحرار. كما وضعت قيوداً مماثلة على زيجات عتقاء المواطنين السكندريين من مصريات. وتحمل لنا الوثائق البردية حالات قليلة تتعلق بزواج نساء أحرار من عبيد، اتضح من خلالها أنَّ السيدة الحرة كانت ترتبط بعلاقات زواج برجال من العبيد، وأنَّ هؤلاء السيدات كنَّ يحتفظن بحريتهن بعد هذا الزواج، وأنَّ الأبناء نتاج هذا الزواج كانوا أحراراً، حيث أنَّهم كانوا يرثون الوضع القانوني والاجتماعي للأُم وليس للأب. وربما سادت في مصر قاعدة مماثلة لقانون الأمم (regula iuris gentium) الذي أصدره 'جايوس' والذي ينص على أنَّ الأطفال المولودين لأمة من رجلٍ حر، يبقون عبيداً، بينما الأطفال المولودين لامرأة حرة وعبد يظلون أحراراً.

كما اتضح أيضاً أنَّ القوانين الرومانية التي كانت تعالج مسألة زواج النساء الأحرار من العبيد كانت ملزمة فقط للنساء الرومانيات اللاتي يحملن المواطنة الرومانية أو اللاتينية. وأنَّ هذه القوانين لم تكن تُطبَّق في مصر. ولكن لم يتضح لنا هل أصبحت هذه القوانين تطبَّق على المصريين بعد مرسوم الأنطوني الذي أصدره الإمبراطور كراكلا عام ٢١٢م، والذي منح بمقتضاه المواطنة الرومانية لكل رعايا الإمبراطورية (ما عدا ما سماهم بالمستسلمين أو الخاضعين)؛ وذلك لأنَّ الوثائق البردية، أو النصوص القانونية لم تحمل لنا حالات زواج من هذا النوع بعد هذا التاريخ، حتى يتسنى لنا معرفة ما إذا كانت هذه القوانين تطبَّق على المصريين بعد هذا التاريخ أم لا.

كما تجدر الإشارة إلى أنَّ الامثلة الموجودة لدينا من وثائق بردية مؤرخة بالقرن الثاني الميلادي، ومن مكانٍ واحد هو الفيوم، لذا لا يمكننا التعميم

في الحكم على هذه المسألة، بقدر ما يمكننا تأكيد أن العبيد لم يكونوا يمثلون في مصر القيمة ذاتها التي يمثلونها في روما، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى القانونية، بحيث يصبحون موضوعاً للعديد من التشريعات المصرية.

يبدو أن العلاقة التي جمعت بين السيدة الحرة والعبد كانت زواجاً وإن كان غير قانوني أو غير موثّق. وعلى أية حال، يمكننا القول أنّ هذا النوع من الزواج، في مصر، لم يرتق إلى مرتبة الظاهرة، ولم يكن منتشرًا مثل انتشار زواج المصريين من العتقاء السكندريين، أو مثل انتشاره داخل المجتمع الروماني نفسه؛ وذلك لسببين أولهما، قلة عدد العبيد في مصر، وثانيهما، عدم تصوّر قيام مثل هذه النوع من الزواج إلا بين النساء اللاتي ينتمين إلى الطبقات شديدة الفقر في المجتمع المصري في العصر الروماني، مثل خدم المنازل الأحرار، وربما كان الاعتراف بالأطفال نتاج هذه الزواج بوصفهم مواطنين أحرار، سبباً في إقدام مثل هؤلاء النسوة الأحرار في الدخول في مثل هذا الارتباط دون تردد، إذ لا يُعتَقَدُ أنهن قد يقدمن على مثل هذه الخطوة لو أنّ الأمر ينطوي على مساس بالوضع الاجتماعي سواء للزوجة أو لأبنائها.

- (1) E.g., Andreau, J. ‘*The freedman*’, in *The Romans*. Chicago: University of Chicago Press, (1993); Bradley, K. R., *Slaves and masters in the Roman Empire: a study in social control*. Oxford: Oxford University Press, (1987); Biezuniska – Malowist: les affranchise dans les papyrus de l’époque Ptolemaïque et Romaine, in *Atti dell’XI Congresso internazionale di papirologia Milano 2-8 settembre*, Milan (1965), pp 433-443; Buckland, W. W., *The Roman Law of Slavery: The Condition of the Slave in Private Law From Augustus to Justinian*, Cambridge University Press, edition (2010); James G. Keenan, J. G. Manning, Uri Yiftach-Firanko, *Law and Legal Practice in Egypt from Alexander to the Arab Conquest: A Selection of Papyrological Sources in Translation, with Introductions and Commentary*, Cambridge University Press, Apr 24, 2014; Lintott, A., Freedmen and Slaves in the Light of Legal Documents from First-Century A.D. *Classical Quarterly*, 52 (2):555-565 (2002); Finkelman, Paul, *Slavery & the law*. 1st ed. Madison, Wis: Madison House, (1997); Fagan, G. G., ‘Interpreting the evidence: did slaves bathe at the baths?’, in Roman baths and bathing: proceedings of the First International Conference on Roman Baths held at Bath, England, 30 March-4 April 1992. Portsmouth, R.I.: *Journal of Roman Archaeology*, (1999). pp. 25–34; Finley, M. I., Classical slavery. London: Frank Cass, (1987); Fisher, N. R. E. *Slavery in classical Greece*. Bristol: Bristol Classical Press, (1993); Westermann, William Linn *The slave systems of Greek and Roman antiquity*. Philadelphia: American Philosophical Society, (1955); Wiedemann, Thomas E. J. (no date) *Greek and Roman slavery*. London: Routledge.
- (2) *Codex Justinianus* (529 CE); *Digestum* (533 CE); *institutions* (533 CE); *Novellae Constitutiones* (between 534 and 565 CE); Theodosian, *Codex* (438 CE).
- (3) *P. Brux.* I. 19, ll. 1-25 (AD117/118 Arsinoiton Polis, Krokodilopolis, Ptolemais Euergetis) = *SB.* V. 8263= 117-Ar-3: Διόσκορος δοῦλ(ος) Λαβερίας τῆ(ς) Πασίω(νος)/κατὰ τὸ μέρος(ς) ἀπὸ Ἑλληνίου(ν) οὗ τὸ λοιπ(όν)/(ἤμισυ) μ[έρ]ο(ς) ἐδηλώθ(η) εἶναι Ὑραιανῆς/ ἀδελφῆς, ἐπὶ τοῦ παρόντ[ο]ς γέρδ(ιος), /ὁ καὶ ἐνθάδε λογιζόμε(νος)

μητέρα Λυκαροῦν και ἐμὲ / [τὸν Ὁρίωνα,] τῆ δὲ [τοῦ] β (ἔτους) Ἀδριανοῦ Καίσαρος τοῦ κυρίου κατ' οἰκίαν ἀπογραφῆ ἀπε[γ]ράψαντο ἀμ[φ]ότεροι οἱ γονεῖς ἡμῶ[ν] ἐπὶ τοῦ αὐτοῦ ἀμφοδ[ο(υ)] συναπογραψάμενοι ἡμᾶς/ [ἀμφοτέρους, τῆ] δὲ τ[ο]ῦ ις (ἔτει) Ἀδριανοῦ Καίσαρος τοῦ κυρίου κατ' οἰκίαν ἀπογραφῆ ἀπεγρα [ψάμην ἐγὼ ἐμαυτὸν σ]ὺν τῆ μη[τ]ρι ἡμ[ῶν] και τῶ ἐπ[ι]κρεινομ[έ]νῳ ἀδελφῶ μου Ἡρα- [κλείδη διὰ τὸ τὸ]ν πατέρα ἡμ[ῶ]ν μετ[ὰ] τὴν τοῦ β (ἔτους) ἀπογραφῆ [τ]ετελευτηκέναι. ἡ δὲ/ [Λυκαροῦς Ἡ]ρακλίδο(υ) δούλου Ἰσχυρίω[ν]ος τοῦ Πάππου μητρὸς Διδύμης τῆς Ἐρμᾶ ἀπεγρά(φη) / [τῶ η (ἔτει) θεοῦ Οὐεσπ]ασιανοῦ ἅμα τῆι μη[τ]ρι κ[α]ὶ ἀδελφοῖς ἐπ' ἀμφοδο(υ) Σεκν[ε]βτ(υνείου), ἥτις / [και αὐτῆ ἐτελεύτησε] μετὰ τ[ῆ]ν τοῦ α[']ς (ἔτους) Ἀδριανοῦ] Κ[αί]σαρος τοῦ κυ[ρ]ίου κατ' οἰκί(αν) ἀπογραφῆν, [οἱ δὲ γονεῖς ἀπεγ]ράφ[η]σαν τῶι θ (ἔτει) Δ[ο]μ[τ]ιαγοῦ ἐπ' ἀμφοδο(υ) Κιλίκων συνόντες ἀλλήλ(οις). [συνπαρεθέμ]ην δὲ ὑμῖν και ἐπίκρι[σ]ι[ν] ἐμαυτοῦ κ[α]ὶ κ[ό]λλημα ἀπογραφῆς ἐνκτίσεω(v) / [- ca.11 -]. ὦν ἡμῶν μέρος οἱ κ[α]ὶ [πα]τρικῆς [. . .]. ο[. . .]. [.] δ[ι]. π. [.] [γ]εγν(μνασιαρχικῶς) [- ca.12 -] διὰ Ἡροδῶ(ρου) σεση(μείωμαι) Ἡρακλε[ί]δην Ἡρακλείδ[ο(υ)] τ[ο]ῦ Ἡρακ(λείδου) μ[η]τρὸς Λ[υ]καροῦτος, (ἔτους) ιη [Αὐτοκράτορος Καίσαρος] Τραιανοῦ Ἀδρια[νοῦ Σε]βαστοῦ Παῦ(νι) δ.”

- (9) Marcel Hombert, Claire Préaux, *Les papyrus de la Fondation égyptologique Reine Élisabeth V* : p. 163.
- (10) Y. Rotman, R. Scholl, and Jean A. Straus, *Slavery in Greco-Roman Egypt, a chapter in "Law and Legal Practice in Egypt from Alexander to the Arab Conquest: A Selection of Papyrological Sources in Translation, with Introductions and Commentary,"* edited by James G. Keenan, J. G. Manning, Uri Yiftach-Firanko, Cambridge University Press, Apr 24, 2014. pp. 442-444.
- (11) Taubenschlag, R., *The Law of Greco-Roman Egypt in the Light of the Papyri, 332 B.C.-A.D. 640*. New York: Herald Square Press, (1944), pp. 91-92.
- (12) BGU 5 1210 (AD. 150 Theadelphia) = *Sel. Pap.* 2 206 ; Werner Eck & Johannes Heinrichs, *Skaven und Freigelassene, Wissenschaftliche Buchgesellschaft*, (1993), p. 46, Nr. 65 (§ 60-61) und p. 184f., Nr. 278 (§ 19. 21); Mees, A. W., *Organisationsformen römischer Töpfer-Manufakturen am Beispiel von Arezzo und Rheinzabern: unter Berücksichtigung von Papyri, Inschriften und Rechtsquellen*, Volume 1, Verlag des Römisch-Germanischen Zentralmuseums in Kommission bei R. Habelt, (2002), p. 398 (§ 108); Winter, J. G., *Life and Letters in the Papyri*, University of Michigan Press (1933), pp. 29-32; A. C. Johnson, *Roman Egypt to the Reign of Diocletian. (An Economic Survey of Ancient Rome*, ed. by T. Frank, vol. II.) Baltimore: The Johns Hopkins Press; London: Milford, (1936)., pp. 711-717, Nr. 444; Lewis,

N., *Life in Egypt Under Roman Rule*, Clarendon Press (1983), S. 32-33; 157 (Auszüge von § 8-63); Sherk, R. K., *The Roman Empire: Augustus to Hadrian (Translated Documents of Greece and Rome)* (1988), p. 245; Rowlandson, J., *Women and Society in Greek and Roman Egypt: A Sourcebook*, ambridge University Press, (1998), p. 55, Nr.

- انظر أيضاً: زكي علي: مقننة الإيدولوجوس، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ص ٢١٦-٢١٨ .
٢٨٠-٢٧٩؛٢١٨

(١٣) Weaver, P. R. C., "Vicarius and Vicarianus : عن هذه الفئة من العبيد انظر: *JRS*, 54.1 and 2 (1964), pp. 117-128; P. R. C. Weaver, P. R. C., *Familia Caesaris: A Social Study of the Emperor's Freedmen and Slaves*, Cambridge University Press, (1972), pp. 200-230.

(14) Taubenschlag, R., *The Law of Greco-Roman Egypt*, p. 92.

(15) *BGU*, 5, 1210, l. 242. "[οὐ]κ ἐξὸν οὐκαίριος κτᾶσθαί [τι οὐδὲ ἀπέλ]ευθέρως γαμε[ῖν]".

(١٦) أحمد عبد الباسط حسن: العبودية في مصر القديمة، ص ١١٢، حاشية ٢٠٧.

(١٧) Taubenschlag, R., *The Law of Greco-Roman Egypt*, p. 92. كذلك انظر: ص ٢٨٠؛

(18) *BGU*, 5, 1210, l. 133. "ἀπελευθέρους Ἀλεξαν[δρέων] οὐκ ἐξὸν Αἰγυπτίαν γῆμαι".

(19) Taubenschlag, R., *The Law of Greco-Roman Egypt*, pp. 110-111.

(20) E. g. Arist. *Thesm.*, 491-2.

(٢١) وقد انعكس هذا الموقف أيضاً عند عددٍ من الكتّاب الرومان، على سبيل المثال:

يصف لنا المؤرخ تيتوس ليفيوس Titus Livius (Livy), *Ab Urbe Condita*, I. 58.

1، علاقة حميمة جمعت بين امرأة حرة وعبد بأنها زنا "تزني مع شخصٍ وضيع"

(sordidum adulterium)؛ Tacit. *Ann.* 6. 40 بينما يتحدث المؤرخ تاكيتوس عن

أيميليا لبيدا (Æmilia Lepida) زوجة دروسوس الأصغر ابن جرمانيكوس وعلاقتها

بأحد العبيد (ob servum adulterum) ؛ وفي موضعٍ آخر Tacit. *Ann.* 14. 60،

تحدث عن مؤامرة قيل أنّ بوبايا سابينا (Poppæa) عشيقه نيرون وزوجته فيما بعد،

حاكتها ضد أوكتافيا (Octavia) زوجة نيرون لإدانتها بارتكاب جريمة الزنا مع

يوكايروس (Eucærus) أحد العبيد السكندريين، في محاولة لتطليقها من نيرون بعله

الزنا؛ ويصف سينيكا الأكبر هذا النوع من الزواج بأنه "زواج يوصم (أهله) بالعار أكثر

من (خطيئة) الزنا" (matrimonium omni adulterio turpius) Seneca,
Juvenal. *Satire*, كما يصف الشاعر الروماني جوفينال، *Controversiae*, 7. 6. 1-3
6. 366. 78، العلاقة التي تجمع بين امرأة حرة وعبد بالزنا.

(22) E.g., Cicero Pro, *Caelio* 23(57); Livy 1.58.4; Petronius, *Satyricon* 75.11;
Tacitus, *Ann.* 14.60; Juvenal 6.279, 331-332; cf. 63-135; A. Richlin,
"Approaches to the Sources on Adultery at Rome," in *Reflections of
Women in Antiquity*, ed. H. Foley, New York, (1981) pp. 385, 395.

(23) Tacitus. *Ann.* 12.53; Gaius, *Institutes*, I. 84, 85, 91, 160; Paulus,
Sententiae 2.21a.1-18; *Ibid*, 4. 10. 2. Justinian *Institutes*, 3. 12. 1;
Ulpianus, *Regulae*, 11. 11; Suetonius Tranquillus, *Divus Vespasianus*,
11.

(٢٤) انظر أعلاه الحاشية رقم (٢٣)

(25) Tacitus. *Ann.* 12. 53. "Inter quae refert ad patres de poena feminarum quae
servis coniungerentur; statuiturque ut ignaro domino ad id prolapsae in
servitute, sin consensisset, pro libertis haberentur"

(26) Codex. *Theod.* 4. 12. 2, 3; 3. 2. 1; 11. 7. 3; 8. 16. 1; Judith Evans-
Grubbs: "Marriage More Shameful Than Adultery": Slave-Mistress
Relationships, "Mixed Marriages", and Late Roman Law, *Phoenix*, Vol.
47, No. 2 (1993), pp. 140-149.

(27) Judith Evans-Grubbs: "Marriage More Shameful Than Adultery", p.
126; Buckland, W. W., *The Roman Law of Slavery: The Condition of
the Slave in Private Law From Augustus to Justinian*, Cambridge
University Press, edition (2010), pp. 412-418; C. Salkowski, *Institutes
and History of Roman Private Law with Catena of Texts*, Stevens and
Haynes, (1886).

(٢٨) أحمد عبد الباسط حسن: العبودية في مصر القديمة، دراسة تطبيقية على مصر تحت
حكم الرومان، (٣٠ق.م - ٢٨٤م)، دار الوفاء، ٢٠٠٠م، ص ٩٧.

(29) "quae alieno servo volente domino eius coit, ipsa ex pactione libera
permanere, sed servum procreare; nam quod inter eam et dominum istius servi
convenerit ex senatus consulto ratum esse iubetur."

(30) "Item si qua mulier civis Romana praegnas ex senatus consulto
Claudio ancilla facta sit ob id, quod alieno servo invito et denuntiante
domino eius coierit, conplures distinguunt et existimant, si quidem ex
iustis nuptiis conceptus sit, civem Romanum ex ea nasci, si vero volgo
conceptus sit, servum nasci eius, cuius mater facta esset ancilla."

(31) "Si mulier ingenua civisque Romana vel Latina alieno se servo

- coniunxerit, si quidem invito et denuntiante domino in eodem contubernio perseveraverit, efficitur ancilla”
- (32) “item feminae, quae ex senatus consulto Claudiano ancillae fiunt eorum minorum, quibus invitae et denuntiantibus cum servis eorum coierint.”
- (33) Parker, H., “Free women and male slaves: or Mandingo meets the Roman Empire” in *Fear of slaves, fear of enslavement in the ancient Mediterranean*: Presses universitaires de Franche-Comté, 2007, p. 295.
- (34) Maria Nowak: Fatherless Among οἱ ἀπὸ τῆς μητροπόλεως – A Revision: *ZPE*, 208 (2018), p. 219.
- (35) Kyle Harper, The SC Claudianum in the Codex Theodosianus: Social History and Legal Texts, *Classical Quarterly*, 60 (2), (2010), p. 610.
- (36) Buckland, W. W., *The Roman Law of Slavery*, p. 412.
- (37) Gaius, *Institutes*. I. 84. “Sed postea divus Hadrianus iniquitate rei et inelegantia iuris motus restituit iuris gentium regulam, ut cum ipsa mulier libera permaneat, liberum pariat.”
- (38) Justinian, *Institutes*, 3, 12, 1. “Erat et ex senatusconsulto Claudiano miserabilis per universitatem adquisitio, cum libera mulier servili amore bacchata ipsam libertatem per senatusconsultum amittebat et cum libertate substantiam: quod indignum nostris temporibus esse existimantes, et a nostra civitate deleri et non inseri nostris digestis concessimus.”; Justinian, *Codex*, 7, 24.
- (39) *P. Giss.* 40 = *Chrest. Mitt.* 377 + 378; *P. Giss. Lit.* 6.1-3.
- (40) Judith Evans-Grubbs: “Marriage More Shameful Than Adultery”, p. 134.
- (41) Y. Rotman, R. Scholl, and Jean A. Straus, Slavery in Greco-Roman Egypt, a chapter in “Law and Legal Practice in Egypt from Alexander to the Arab Conquest: p. 453.
- (42) *Ibid.* p. 135.
- (43) Herod. I. 173. 5; Gortyn, Law Code. 6. 56, 7. 5.
- انظر أيضاً قوانين حمورابي، فيما يتعلق بشرائع العراق القديمة.
 - عن قوانين جورتينا انظر:
 - Michael Gagarin, *The Organization of the Gortyn Law Code*, Duke University, (1982); Charles Clark, *The Gortyn Laws in. Architectural Context*. Honors Thesis. Presented to the Department of Classics. Dartmouth College, May (2011), pp. 103-104; David Lewis, Slave Marriages in the Laws of Gortyn: A Matter of Rights?, *Historia*, 62, Number 4, October 2013, pp. 390-416.

(44) Herod. I. 173. 5. “καὶ ἦν μὲν γε γυνὴ ἀστὴ δούλῳ συνουκῆσῃ, γενναῖα τὰ τέκνα νενόμισται”.

(45) Gortyn, Law Code. 6. 56. “[.....αἱ κ’ ὁ δόλος ἐπὶ τὰν ἐλευθέραν ἐλθὼν ὀπιεῖ, ἐλεύθερ’ ἔμεν τὰ τέκνα. αἱ δὲ κ’ ἂ ἐλευθέρα ἐπὶ τὸν δόλον, δόλ’ ἔμεν τὰ τέκνα”.

(٤٦) شريعة حمورابي: ت/ محمود الأمين، ط١، دار الوراق للنشر المحدود، لندن، ٢٠٠٧، ص ٥١؛ فوزي رشيد: الشرائع العراقية القديمة، دار الحرية للطباعة، مطبعة الجمهورية، بغداد، ١٩٧٣، ص ١٢١.

(٤٧) عن وضع العبيد في مصر الرومانية، انظر: أحمد عبد الباسط حسن: العبودية في مصر القديمة؛ وكذلك، Y. Rotman, R. Scholl, and Jean A. Straus, *Slavery in Greco-Roman Egypt, a chapter in “Law and Legal Practice in Egypt from Alexander to the Arab Conquest: pp. 442-450*

(48) Diodorus Siculus, *Bibliotheca Historica*, I, 80, 3-4. “νόθενα τῶν γεννηθέντων νομίζουσιν, οὐδ’ ἂν ἐξ ἀργυρωνήτου μητρὸς γεννηθῆ, καθόλου γὰρ ὑπελήφασιν τὸν πατέρα μόνον αἴτιον εἶναι τῆς γενέσεως”

(49) Taubenschlag, R., *The Law of Greco-Roman Egypt in the Light of the Papyri*, 332 B.C.-A.D. 640, p. 73, note 28.

(٥٠) عن اكتساب الأبناء للوضع القانوني للأُم انظر مقننة الإديوس لوجوس المادة رقم (٥٠)

- BGU. V. 1210, II. 134-135. “ἀπελευθέρας ἀστοῦ τετ[εκν]ωμένης ἐξ Αἰγυπτίου Νωρβᾶνος τὰ ὑπάρ χοντα ἀνέλαβεν, Ροῦφος [δὲ] τοῖς τέκνοις ἔδωκε.”

- حيث أقدم الوالي نوربانوس على مصادرة ممتلكات إحدى المعتقات ممن يتمتعن بالحقوق المدنية (ἀστος) والتي أنجبت أولادًا من زوجها المصري، في حين أنّ الوالي روفوس أعاد هذه الممتلكات إلى أولادها استنادًا على حق الأولاد في الحصول على مكانة أمهم القانونية والاجتماعية. انظر أيضًا زكي على مقننة الإديولوجوس، ص ص ٢١٧-٢١٨.

- وعن حق الأولاد في الحصول على الوضع القانوني للأُم انظر أيضًا:

- Y. Broux, Re: Apatores. Identification Issues and Loss of Status in Roman Egypt, *ZPE* 194 (2015), pp. 212-213; Y. Broux, Creating a New Local Elite: The Establishment of the Metropolitan Orders of Roman Egypt, *AfP*, 59.1 (2013), pp. 143-152; Maria Nowak: Fatherless

Among οἱ ἀπὸ τῆς μητροπόλεως– A Revision aus, pp. 213-215; Westermann, W. L., *the Salve System of Greek and Roman Antiquity*, Philadelphia, (1955), p. 81.

(51) Maria Nowak: Fatherless Among οἱ ἀπὸ τῆς μητροπόλεως – A Revision, pp. 217, 220.

(52) Ibid., pp. 214-217.

(53) Taubenschlag, R., *The Law of Greco-Roman Egypt in the Light of the Papyri, 332 B.C.-A.D. 640*, p. 73, note 28.

(٥٤) انظر الحاشيتين (٤١، ٤٢).

(٥٥) بعد سبعة عشر عامًا، يظهر الطفل باسيون في مجموعة من إيصالات ضريبة الرأس (P. Harr. II 180–189) للأعوام: ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١،

١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦. والتي وصِف فيها بأنه (Πασίων Διοσκόρου

δούλου Λαβερίας μητρὸς Ἀλεξάνδρας) (باسيون ابن ديوسكوروس عبد

لابيريا أمه هي أليكساندرا) (إنَّ اختلاف اسم الأسم هنا يرجع إمَّا إلى أنَّ اسم أليكسوس

هو اسم مخفف من أليكساندرا، أو أنَّ الكاتب قد أخطأ وكتب اسم أم لابيريا بدلاً من

اسم أم باسيون)). ولم يوصف باسيون بأنه عبد سواء في إقرارات التعداد أو في أي من

إيصالات الضرائب العشرة. وتؤكد الإيصالات أنه دفع ضريبة الرأس القديمة

(λαογραφία) عن نفسه، على الرغم من أنَّه دفع ضرائبه في مكانٍ مختلف عن ذلك

المكان الذي تم فيه تقديم الإقرار. ومن المثير للاهتمام أنَّ باسيون دفع ٢٠ دراخمة من

ضريبة الرأس (λαογραφία) ، وهو بالضبط نصف المعدل العادي في أرسينوي.

ويبدو أنَّ باسيون لم يكن حرًا فحسب، بل كان أيضًا مصريًا من الطبقة المميزة من

الناحية المالية، على الرغم من أنَّه من الصعب تحديد ما إذا كان ينتمي إلى فئة

‘الميتروبوليتاي’ (μητροπολιται) أو فئة ‘الكاتويكوي’ (κάτοικοι). Maria

Nowak: Fatherless Among οἱ ἀπὸ τῆς μητροπόλεως – A Revision, p. 220, note, 46.

(56) Marcel Hombert , Claire Préaux, *Les papyrus de la Fondation égyptologique Reine Élisabeth V*, p. 164.

(57) Taubenschlag, R., *The Law of Greco-Roman Egypt in the Light of the Papyri, 332 B.C.-A.D. 640*, pp. 72-73.

(58) Gaius, *Institutes*. I.82. “Illud quoque his consequens est, quod ex

ancilla et libero iure gentium servus nascitur, et contra ex libera et servo liber nascitur”.

- (59) Marcel Hombert , Claire Préaux, Les papyrus de la Fondation égyptologique Reine Élisabeth V : p. 163.
- (60) Y. Rotman, R. Scholl, and Jean A. Straus, *Slavery in Greco-Roman Egypt, a chapter in “Law and Legal Practice in Egypt from Alexander to the Arab Conquest: pp. 454.*
- (61) P. Brux. I. 19, ll. 23-24: “Ἀλεξοῦς Ἐρμᾶ τ[οῦ] Ἐρμᾶ μη(τρὸς) Τασουχ(αρίου) τῆ(ς) Σύρο(υ) γυνὴ Διοσκόρου δούλ(ου) (ἐτῶν) κς,”

قائمة الاختصارات

- 1- AfP = Archiv für Papyrusforschung und verwandte Gebiete.
- 2- ZPE = Zeitschrift für Papyrologie und Epigraphik.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: قائمة المصادر

أ- المصادر الأدبية

- 1- Aristophanes, Them: Aristophanes, Thesmophoriazusae Eugene O'Neill, Jr., Ed. Aristophanes. Women at the Thesmophoria. The Complete Greek Drama, vol. 2. Eugene O'Neill, Jr. New York. Random House. 1938.
- 2- Cicero Pro, Caelio: M. Tullius Cicero, For Marcus Caelius C. D. Yonge, Ed. M. Tullius Cicero. The Orations of Marcus Tullius Cicero, literally translated by C. D. Yonge, B. A. London. George Bell & Sons, York Street, Covent Garden. 1891.
- 3- Diodorus Siculus, Bibliotheca Historica: Immanuel Bekker, Ludwig Dindorf, Friedrich Vogel, Immanuel Bekker, Ed. in aedibus B. G. Teubneri. Leipzig. 1888-1890. Keyboarding.
- 4- Gaius, Institutes: Gaius, Gai Institutiones or Institutes of Roman Law by Gaius, with a Translation and Commentary by the late Edward Poste, M.A. Fourth edition, revised and enlarged by E.A. Whittuck, M.A. B.C.L., with an historical introduction by A.H.J. Greenidge, D.Litt. (Oxford: Clarendon Press, 1904).
- 5- Herodotus, The Histories: with an English translation by A. D. Godley. Cambridge. Harvard University Press. 1920.
- 6- Justinian, Institutes: Translated into English by J. B. Moyle, D.C.L. of Lincoln's Inn, Barrister-at-Law, Fellow and Late Tutor of New College, Oxford, Fifth Edition (1913).
- 7- Juvenal, Satires: Juvenal, Satires, G. G. Ramsay, Ed. Juvenal. Juvenal and Persius: With An English Translation. G. G. Ramsay. London. New York. William Heinemann; G. P. Putnam's Son. 1918.
- 8- Patronius, Satyricon: Petronius Arbiter: The Satyricon, trans. by William Burnaby (Gutenberg text); Petronius Arbiter: The Satyricon of Petronius Arbiter, trans. by W. C. Firebaugh,

- contrib. by Francois Nodot, Jose Marchena, and De Salas (Gutenberg text); The Satyricon of Petronius, trans. by Alfred R. Allinson (cross-linked with Latin text) at the Internet Sacred Text Archive.
- 9- Paulus, Sententiae: The Opinions of Julius Paulus, Translated by Samuel. P. Scott (Cincinnati, 1932).
 - 10- Seneca the elder, Controversiae: Seneca the Elder. Declamations, Volume I: Controversiae, Books 1-6. Translated by Michael Winterbottom. Loeb Classical Library 463. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1974.
 - 11- Suetonius Tranguillus, Divus Vespasianus: Suetonius: The Lives of the Twelve Caesars; An English Translation, Augmented with the Biographies of Contemporary Statesmen, Orators, Poets, and Other Associates. Suetonius. Publishing Editor. J. Eugene Reed. Alexander Thomson. Philadelphia. Gebbie & Co. 1889.
 - 12- Tacitus, Annales: Complete Works of Tacitus. Tacitus. Alfred John Church. William Jackson Brodribb. Sara Bryant. edited for Perseus. New York. : Random House, Inc. Random House, Inc. reprinted 1942.
 - 13- Ulpianus, Regalae: (S. P. Scott, The Civil Law, I, Cincinnati, 1932).
 - 14- Theodosius, Codex: The Theodosian code : [a translation, with annotations, of all the source material of Roman law], Clyde Pharr; Theresa Sherrer Davidson; Mary Brown Pharr, Nashville, Tenn., Department of Classics, Vanderbilt University, 1944-46.

ب- المصادر الوثائقية

- 1- BGU: Aegyptische Urkunden aus den Königlichen (later Staatlichen) Museen zu Berlin, Griechische Urkunden. Berlin. V, Der Gnomon des Idios Logos. Erster Teil: Der Text, ed. W. Schubart. 1919. Zweiter Teil: Der Kommentar, by W. Graf von Uxkull-Gyllenband. 1934. No. 1210.
- 2- P. Brux: Papyri Bruxellenses Graecae. I, ed. G. Nachtergael. Brussels 1974. Nos. 1—21. Nos. 1—18 are a republication of P.Brux.inv. E. 7616. See Pap.Lugd.Bat. V. II, Le poème élégiaque hellénistique P.Brux.inv. E 8934 et P.Sorb.inv. 2254. Édition, commentaire et analyse stylistique, ed. M. Huys. Brussels 1991. No. 22. There are also Brussels texts at SB I 4325; V 8025, 8027, 8035 a—

c, 8263—8264; VI 8982—8985, 9051, 9161, 9163, 9199, 9206—9210, 9216, 9360; VIII 10163; X 10274, 10556—10557; XIV 11337, 1140, 11845—11849; XVI 12493; XVIII 13367; XX 14393, 14399, 14663.

- 3- P. Ryl: Catalogue of the Greek and Latin Papyri in the John Rylands Library, Manchester. Manchester. I, Literary Texts, ed. A.S. Hunt. 1911. Nos. 1—61. II, Documents of the Ptolemaic and Roman Periods, ed. J. de M. Johnson, V. Martin and A.S. Hunt. 1915. Nos. 62—456. III, Theological and Literary Texts, ed. C.H. Roberts. 1938. Nos. 457—551. IV, Documents of the Ptolemaic, Roman and Byzantine Periods, ed. C.H. Roberts and E.G. Turner. 1952. Nos. 552—717.

ت- النقوش

- 1- Gortyn Codes: Michael Gagarin, *The Organization of the Gortyn Law Code*, Duke University, (1982); Charles Clark, *The Gortyn Laws in Architectural Context*. Honors Thesis. Presented to the Department of Classics. Dartmouth College, May (2011), pp. 103-104; David Lewis, *Slave Marriages in the Laws of Gortyn: A Matter of Rights?*, *Historia*, 62, Number 4, October 2013, pp. 390-416.

ثانياً: قائمة المراجع

أ- المراجع الأجنبية

- 1- Bagnall, R. S & Frier, B. W., *The Demography of Roman Egypt*, Cambridge University Press, 1994.
2- Broux, Y., Re: Apatores. Identification Issues and Loss of Status in Roman Egypt, *ZPE* 194 (2015), pp. 212-214.
3- Broux, Y., Creating a New Local Elite: The Establishment of the Metropolitan Orders of Roman Egypt, *AfP*, 59.1 (2013), pp. 142-152.
4- Buckland, W. W., *The Roman Law of Slavery: The Condition of the Slave in Private Law From Augustus to Justinian*, Cambridge University Press, edition (2010).
5- Grubbs, J. E., "Marriage More Shameful Than Adultery": Slave-Mistress Relationships, "Mixed Marriages", and Late Roman Law, *Phoenix*, Vol. 47, No. 2 (1993), pp. 125-154.
6- Harper, K., *The SC Claudianum in the Codex Theodosianus*:

-
- Social History and Legal Texts, *Classical Quarterly*, 60 (2), (2010), p. 610-638.
- 7- Hombert, M., Préaux, C., Les papyrus de la Fondation égyptologique Reine Élisabeth V: Fragment de χατ' οἰχίαν ἀπογραφή Vente de vin à terme, *Chronique d'Egypte*, 14, Issue 27, (1939), p. 161-170.
- 8- Nowak, M., Fatherless Among οἱ ἀπὸ τῆς μητροπόλεως – A Revision: *ZPE*, 208 (2018), pp. 213-225.
- 9- Richlin, A., "Approaches to the Sources on Adultery at Rome," in *Reflections of Women in Antiquity*, ed. H. Foley, New York, (1981).
- 10- Salkowski, C., *Institutes and History of Roman Private Law with Catena of Texts*, Stevens and Haynes, (1886).
- 11- Taubenschlag, R., *The Law of Greco-Roman Egypt in the Light of the Papyri, 332 B.C.-A.D. 640*, New York: Herald Square Press, (1944).
- 12- Westermann, W. L., *The Salve System of Greek and Roman Antiquity*, Philadelphia, (1955).

ب- المراجع العربية

- ١- أحمد عبد الباسط حسن: العبودية في مصر القديمة، دراسة تطبيقية على مصر تحت حكم الرومان، (٣٠ق.م - ٢٨٤م)، دار الوفاء، ٢٠٠٠م.
- ٢- زكي علي: مقننة الإيديولوجوس، القاهرة، ١٩٩٨م.
- ٣- فوزي رشيد: الشرائع العراقية القديمة، دار الحرية للطباعة، مطبعة الجمهورية، بغداد، ١٩٧٣.
- ٤- محمود الأمين: شريعة حمورابي، ط١، دار الوراق للنشر المحدود، لندن، ٢٠٠٧.